

أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011م

د. الشاذلي عيسى حمد

عميد كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا

Shazli.hamad@yahoo.com

ملخص الدراسة

هذه الدراسة تبحث في الأثر الذي خلفته السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1990-2011م ، وإفترضت الدراسة أن السياسات المالية ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة الدراسة ، وبعد إجراء القياسات اللازمة باستخدام الحاسب الآلي توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن زيادة عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات ، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الإستدانة من الجهاز المصرفي ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقود ، وبالتالي زيادة التضخم ، مما إنعكس سلباً على قدرة الصادرات على المنافسة الخارجية .

أخيراً أوصت الدراسة بتقليل تكلفة الإنتاج ، وتحقيق السلام العادل في السودان وتقليل الإستدانة من الجهاز المصرفي ، كل ذلك في رأينا يؤدي إلى تحسين صورة ميزان المدفوعات السوداني .

Abstract

This study investigates the impact of financial policies on the balance of payments .

In Sudan during the period 1990-2011 , it hypothesized that these policies have a positive impact on balance of payments during the period of the study . After doing the necessary computation using the computer facilities the study found that the increase in budget defect had a negative impact on the balance of payments . This is resulted from the fact that this defect was manipulated by borrowing from the banking system which lead to an increase in money supply which inturn aggravated rates of inflation and reduced the competing ability of exports .

Finally , the study recommended that the situation of Sudanese balance of payments could be improved by reduction of production cost achievement of fair peace in Sudan and reducing borrowing from the banking system .

مشكلة الدراسة :

يجسد ميزان المدفوعات السوداني المعاملات الإقتصادية (تجارية ، رأسمالية) لدولة السودان مع العالم الخارجي ، وبالتالي فهو يشمل قطاعاً ذو أهمية كبرى ومكمل للقطاعات الإنتاجية الأخرى ، وتتلخص مشكلة البحث في معرفة الأثر الكمي والنوعي الذي أحدثته السياسات المالية على مفردات ومكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة بما يوفر خلاصات معينة تساعد في توجيه أداء مكونات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة مستقبلاً.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

1. التعرف على مفهوم السياسات المالية ، وميزان المدفوعات بصورة عامة .
2. دراسة أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات السوداني (حساب جاري ، وحساب رأس المال ، والإحتياجات) .
3. التعرف على دور هذه السياسات المالية وأثرها على مناخ الإستثمار ، وبالتالي على ميزان المدفوعات السوداني .
4. شملت هذه الفترة حدثين مهمين هما سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول البترول ضمن المكونات الأساسية للصادرات السودانية ، وبالتالي تهدف تلك الدراسة للتعرض لهذين الحدثين .

أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية تنتج من الآتي :

1. تعتبر محاولة جديدة للإضافة في أدبيات السياسات الإقتصادية الكلية فيما يخص قطاع المعاملات الخارجية .
2. شهدت الفترة الأخيرة التركيز علي السياسة المالية كأداة أساسية لإحداث النمو في الإقتصاد السوداني ، على عكس التأثير عن طريق التدخلات المباشرة في فترات سابقة ، وبالتالي تعتبر هذه الدراسة محاولة لتقييم هذه السياسة ومدى فاعليتها على أداء ميزان المدفوعات السوداني .

فروض الدراسة :

تحاول الدراسة اختبار الفروض العلمية الآتية :

1. السياسات المالية في الفترة 1990-2011م هي ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة .
2. السياسة المالية خلال ذات الفترة أثرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على تحليل بيانات ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة ، بغرض الكشف عن تأثير السياسات المالية المطبقة خلال تلك الفترة على الأداء الكلي لميزان المدفوعات السوداني ، بحيث تصل إلى نتائج محددة تساعد في توجيه تلك السياسات مستقبلاً.

مصادر المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية للبيانات والتقارير والدوريات والنشرات ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ونلاحظ على دوريات بنك السودان عدم تبريرها للتذبذبات التي تحدث في بيانات الموازنات والميزان في بعض الأعوام .

فترة الدراسة :

- تغطي الدراسة الفترة من العام 1990م وحتى العام 2011م وذلك نظراً للآتي :
1. تعتبر هذه الفترة ، من الفترات التي طبقت فيها سياسة التحرير الإقتصادي ، ودخول البترول إلى قائمة الصادرات السودانية .
 2. شهدت هذه الفترة توقيع إتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان ، مما تتطلب ذلك توسيع الموازنات بشكل يؤدي إلى الوحدة الجاذبة ، ويؤكد ذلك مدى أهمية دراسة هذه السياسات وأثرها على الميزان .
 3. تعتبر مدة أكثر من عامٍ هي كافية لإجراء الإختبارات وفقاً للتحليل الإقتصادي .

الإطار النظري للدراسة :

مقدمة :

تؤثر السياسات المالية في ميزان المدفوعات ، والتي تستخدم سياسة الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الطلب الكلي ، ومن المعلوم أن الإنفاق الحكومي هو أحد مكونات الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) ، ويعتبر أثر هذا الإنفاق مباشراً على الطلب الكلي ، أما الضرائب فتأثيرها يكون بصورة غير مباشرة على هذا الطلب ، إذا أنها تؤثر في الدخل ، ومن ثم تؤثر على الإستهلاك ، وبالتالي تؤثر

على الطلاب الكلي ، وتستخدم هاتان السياستان معاً في الدولة الواحدة ، ولذا لا بد من التنسيق بينهما ، حتى تؤدي الفوائد المرجوة منهما .

في هذا الإطار النظري سنتحدث عن مفهوم ميزان المدفوعات ، وعن السياسة المالية ، فيما يلي :

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات :

يفرق عادة بين مفهومين لميزان المدفوعات ، أحد هذين المفهومين يسمى ميزان المدفوعات الحسابي Accounting Balance of Payments والثاني يسمى ميزان المدفوعات السوقي Market Balance of Payments ، ويعرف الأول على أنه حساب سنوي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تمت من خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى [1] ، أما مصطلح ميزان المدفوعات السوقي ، فيركز على ميزان المدفوعات عند فترة زمنية معينة ، وليس خلال فترة زمنية ، ويعتبر هذا المفهوم الثاني مفيداً في تحديد أوضاع التوازن ، أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، ونظراً لأن المدفوعات بين الدول تستلزم عادة شراء وبيع العملات الأجنبية ، لهذا فإن المفهوم الثاني يقابل ما يحدث في سوق الصرف الأجنبي [2] .

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسة ، أولها ميزان العمليات الجارية ، وثانيها ميزان رؤوس

الأموال الطويلة الأجل ، وثالثها ميزان الذهب وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

أ. ميزان العمليات الجارية :

يتألف هذا الميزان من عنصرين الأول الحساب التجاري ، ويتعلق بتجارة السلع ، أي بصادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اصطلاح الميزان التجاري ، والثاني هو الميزان الخدمي ومحل خدمات قدمت أو أستوفيت خلال الفترة نفسها ، ومثال ذلك خدمات الملاحة والسياحة ، والتأمين والخدمات المالية والمصرفية ، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها [1].

ب. رؤوس الأموال طويلة الأجل :

إن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة وتبادل السلع والخدمات فقط ، فهناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بقصد توظيف أموال الإستثمار لأجل طويل ، وتتمثل هذه الحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بالإستثمارات المباشرة في الخارج ، وتنعكس هذه الحركات في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل حيث يسجل التغيرات التي تطرأ على مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل .

ج. ميزان الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل :

قد تتضمن علاقات الدولة بالخارج عن خروج (تصدير) في الذهب النقدي أو دخوله (استيراده) أو عن انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الداخل إلى الخارج أو العكس ، ولهذا العنصر من ميزان المدفوعات أهمية ، ليس فقط لما لحركات الذهب ورؤوس الأموال القصيرة الأجل من تأثير على الأموال النقدية والمصرفية في البلاد ، ولكن أيضاً لدوره المهم في موازنة إيرادات الدولة ومدفوعاتها [3].
رغم أن هذا التقسيم السابق يغطي معظم المعاملات المهمة في ميزان المدفوعات ، إلا أن هناك قليلاً من النقاط الإضافية التي يجب أخذها في الحسبان لاستكمال الصورة :

1. إيرادات الأصول الأجنبية والخدمات العمالية :

قلنا سابقاً إن حساب الخدمات يشمل البنود غير الملموسة مثل خدمات النقل والتأمين والملاحة والسياحة وغيرها ، ولكن هذا الحساب قد يشمل معاملات ربما تعتبر غريبة نوعاً ما ، مثل الفائدة والأرباح وحقوق الملكية المحصلة كنتيجة لإمتلاك الأسهم والسندات والأصول الأخرى الأجنبية يمكن حسابها كمدفوعات للخدمات المصدرة ، والعكس يحسب كخدمات مستوردة .

2. الجدل حول المقر :

وهذا يختص بكيفية معاملة الشركة التابعة لمنشأة وطنية أو التي تعمل في دولة أخرى أو فروع لأحد البنوك الوطنية والذي يعمل في دولة أخرى ، وبالمثل كيفية معاملة صندوق النقد الدولي الذي يقع مقره بواشنطن ، أو مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، في ميزان المدفوعات الأمريكية .
عليه تكون المنشأة التابعة لمنشأة وطنية وتعمل بالخارج تعتبر مقيماً أجنبياً إذا كانت مملوكة بالكامل للمنشأة الوطنية ، ولهذا إذا قامت المنشأة الوطنية الأم بشحن سلع لهذه المنشأة التابعة ، فإن المعاملة تعامل كصادرات ، أما إذا قامت هذه المنشأة التابعة بشراء سلع في المدينة الأجنبية التي تستوطن بها فإن هذه المعاملة لا تقيد في ميزان المدفوعات الوطني لأنها معاملة بين طرفين أجنبيين ، ويعامل المنظمات مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة كأنها منشآت أجنبية .

3. السهو والخطأ أو التناقض الإحصائي :

كثير من المعاملات الإقتصادية قد تسقط من التسجيل كليةً في ميزان المدفوعات وفي بعض الأحيان قد يسجل الجانب المدين فيما لا يسجل الجانب الدائن (أو العكس) ولهذا قد يحدث عدم تساوي كل من الجانب المدين ، والجانب الدائن ، وعليه يجب إدخال قيد تصحيحي يسمى (بالسهو والخطأ) أو (التناقض الإحصائي) يجعل الجانبين متساويين .

4. المعاملات الحكومية :

تؤثر الحكومة تأثيراً كبيراً على المناخ الإقتصادي داخل الدولة من خلال تطبيقاتها للسياسة المالية أو النقدية أو أي سياسات أخرى ، وهذا بدوره يكون له تأثير غير مباشر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيراته على الحوافز و المعاملات الخاصة ، وللحكومة أيضاً تأثير على ميزان المدفوعات من خلال معاملاتها الدولية المباشرة .

يمكن تقسيم المعاملات الحكومية إلى نوعين ، يسمى الأول بالمعاملات الحكومية المعتادة ، والتي تشمل كل مشترياتها ومبيعاتها الدولية من السلع والخدمات والأصول غير تلك التي خصصت للتأثير على مستوى سعر الصرف ، والثاني يسمى بالمعاملات الرسمية أو الحكومية ، وهو ما نسميه بالتدخل الحكومي في سعر الصرف [2].

5. ميزان تمويل العجز أو الفائض :

وتتم عن طريق هذا الميزان تسوية رصيد ميزان المدفوعات ككل فائضاً كان أم عجزاً ، عن طريق تحركات الذهب والعملات الحرة .

فإذا كان الرصيد يمثل فائضاً فإنه يمكن للدولة حينئذٍ شراء كمية من الذهب معادلة لهذا الرصيد من الخارج .

أما إذا كان الرصيد يمثل عجزاً فإننا يمكن أن نتصور عدداً من الوسائل التي يمكن بها زيادة الإستيراد على التصدير مثلاً فقد يتوفر لدى الدولة أرصدة متراكمة من العملات الأجنبية أو الذهب يمكن السحب عليها لتمويل هذا العجز ، أو تحاول الحصول على قرض من الخارج لتمويل الزيادة ، وفي بعض الأحيان تنشأ الدولة إلتزاماً عليها لعملتها المحلية لحساب المصدر الأجنبي ، أو تستخدم فائض الإستيراد لتسديد قروضها المستحقة على الدول الأخرى أو تحصل عليه كهبة أو معونة [4].

ثانياً : السياسات المالية Fiscal policy:

نستعرض هنا دور السياسة المالية لعلاج حالتها التضخم والانكماش ثم فعالية السياسة المالية .

أ. دور السياسات المالية :

يرى كينز أن عدم الاستقرار الإقتصادي ، مرده الأساسي هو التقلبات الحادة في الطلب الكلي ، فإذا تمكنت الدولة من تخفيض إستقرار في مستوى الطلب الكلي بنحو يكون منسجماً مع التوظيف الكامل ، فإنها في هذه الحالة ستنتمن من إزالة أغلب التشوهات الشديدة في إقتصاديات السوق .

كان الحال قبل كينز هو سيطرة مبدأ توازن الموازنة على معظم فكر الإقتصاديين ، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة ، بإعتبار أن ذلك يدل على كفاءة الإدارة المالية ، أما كينز وأتباعه فيرون أن سياسات الضرائب والإنفاق يجب أن تتخذ من خلال إحتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليس بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الذاتية والنفقات [5]، نرى دور السياسة المالية لعلاج حالتنا التضخم والإنكماش من خلال الآتي :

1. السياسة المالية التوسعية :

تستخدم في هذه السياسة ، إحدى أداتين هما ، زيادة الإنفاق الحكومي ، أو تخفيض الضرائب ، وذلك لحفز الطلب الكلي .

فالأداة الأولى تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والدفاع والأمن والإنشاءات المختلفة من طرق وكباري وبنى تحتية ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ومن المعروف أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي من خلال تأثير المضاعف ، ولكن لزيادة الإنفاق الحكومي ، يجب زيادة الضرائب وهذه الزيادة في الضرائب تعمل على تخفيض الدخل المتاح ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الإستهلاكي ، مما يخفض الدخل الكلي ، فإذن كيف يتم زيادة الإنفاق الحكومي دون زيادة الضرائب ؟

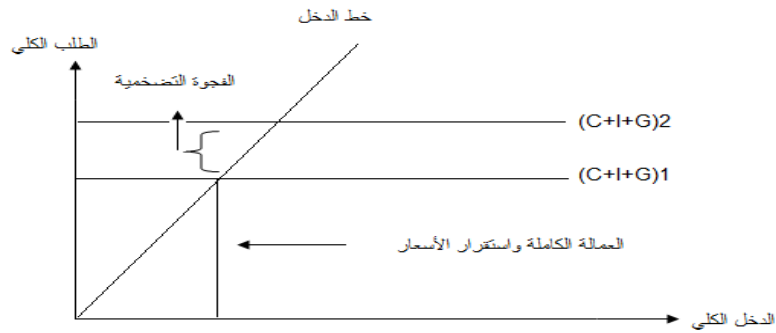
الإجابة هي أن تقوم الدولة بإنتهاج أسلوب التمويل من خلال خلق عجز الموازنة العامة ، أو ما يسمى بالعجز المخطط في الموازنة العامة ، ولتمويل هذا العجز يتم اللجوء للإقتراض من المصارف أو المنشآت المالية ، أو عن طريق إصدار سندات وأوراق مالية حكومية لتمويل هذا العجز .

يرى بعض الإقتصاديين ، أن الإستثمار ينخفض بشدة أثناء الكساد ، ولمعالجة هذا الأمر يرون أنه يمكن خفض الضرائب على أرباح الأعمال والشركات ، وبعضهم يرى أن منح إعفاءات ضريبية للإستثمار هي الأسلوب الأمثل للمعالجة ، كما يرى طريق ثالث أن سياسة تعجيل الإهلاك ، هي السياسة المناسبة ، وتعني هذه الأخيرة إحداث تغييرات في صيغ الإهلاك أو المدى الزمني الذي يتم فيه تخفيض قيمة المصانع والمعدات والآلات .

تشير قرائن الأحوال إلى أن السياسات الثلاثة ، يمكن أن تنشط الإستثمار ، ومع ذلك فإن الإعفاءات الضريبية وتعجيل الإهلاك يعتبران أكثر فعالية من التخفيض في معدلات الضرائب على الشركات ، إن السبب الرئيسي الذي يجعل خفض الضريبة أكثر كلفة على الخزينة هو أن يخفض الإيرادات الضريبية على الدخل المتولد على رأس المال القائم بينما الأسلوبان الآخران ليس لهما نفس الأثر [6].

2. السياسة المالية المقيدة :

يعرف الإقتصاديون الفجوة التضخمية بأنها الكمية التي يزيد فيها الطلب الكلي عن مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الأسعار ، ولعلاج هذه الفجوة تستخدم الدولة سياسة مالية مقيدة ، وذلك بشرط أن استخدام هذه السياسة قبل أن تبدأ قوى التضخم في العمل ، فتخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنقاص الطلب الكلي مباشرة ، وبالتالي يتراجع منحنى الإنفاق الكلي إلى $(C+I+G)$ ، كما هو واضح في الرسم التالي :



رسم بياني للفجوة التضخمية

يتضح من الرسم السابق أن الطلب الكلي المفرط مثل واضح من خلال المنحنى $(C+I+G)2$ يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويمكن لصناع القرار أن يواجهوا مثل هذا الطلب من خلال سياسة علمية مقيدة ولذا يخفض الطلب الكلي إلى $(C+I+G)1$.

(ب) فعالية السياسة المالية :

يعتقد الكينزيون أن السياسة المالية ذات فعالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي بينما يرى النقديون أن السياسات المالية غير فعالة ، ولكل فريق حججه التي يعتمد عليها ، ولكن حتى لو كانت السياسة المالية فعالة فقد لا تكون محققة للإستقرار الإقتصادي ، وذلك راجع إلى الفجوات الزمنية للسياسة المالية التي قد تكون طويلة أو متغيرة بدرجة تجعل هذه السياسة غير محققة للإستقرار .

هذه الفجوات تتسحب على السياسة المالية والنقدية ، أما في السياسة المالية ، فيمكننا التمييز ثلاث فجوات ، هي فجوات الإدراك وهي الفترة بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل ، أما الفجوة الثانية وهي فجوة الإنجاز ، وهي الفترة الزمنية التي يتطلبها العمل لتغيير السياسة ، أما الفجوة الثالثة والأخيرة فهي فجوة الإستجابة ، وهي فترة التغير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الإقتصاد تأثيراً فعلياً.

خلاصة هذا الأمر هذه الفجوات قد تعيق فعالية السياسة المالية ، وعادة يفرق الإقتصاديون بين نوعين من أدوات السياسة المالية الأول يطلق عليه الأدوات التلقائية والآخر يطلق عليه الأدوات المقصودة .

تعرف الأدوات التلقائية على أنها تلك التي تحقق الإستقرار الإقتصادي بطريقة تلقائية أو ذاتية دون تدخل من السلطات المعنية، بحيث أنها تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة (أو تقليل الفائض) في حالة الكساد وتؤدي إلى زيادة الفائض (أو تقليل العجز) في حالات الرواج وهذه الأدوات تتمثل في الآتي :

- نظام الضريبة التصاعدية :

تلك التي ترتفع معدلاتها مع تزايد الدخل ، فتعمل هذه الضريبة على تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، فعندما يخفض الدخل والانتاج في أوقات الكساد تتخفض حصيلة الضريبة تلقائياً ، ويخفف ذلك من إنخفاض الدخل الشخصية والإنفاق ، وفي أوقات

التضخم تزداد حصة الضرائب مما يقلل من الدخل والإنفاق ومن ثم الطلب الكلي مما يحد من الارتفاع المستمر للأسعار .

• مدفوعات الضمان الإجتماعي :

هي تلك المدفوعات التي تقدمها دائماً الحكومات للأفراد ليس مقابل خدمات قاموا بها ، ومنها إعانات البطالة ، ومساعدات التكافل الإجتماعي للأسر منخفضة الدخل ، وهذه المدفوعات المقصود بها محاولة توزيع الدخل .

• سياسات دعم القطاع الزراعي :

هي سياسات تتبعها الحكومة دائماً للحد من التقلبات في دخول المزارعين ، ففي حالة الكساد عندما يقل الطلب على المنتجات الزراعية ، تقل هذه الأسعار ، وتنخفض تبعاً لذلك دخول المزارعين ، وتقوم الحكومة بالتدخل لصالح هؤلاء المزارعين . أما الأدوات المقصودة هي سياسات تتبعها الجهات المالية ، والقصد منها القيام بعمل واضح ومقصود للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء بعض التغييرات في الضرائب والإنفاق الحكومي .

تطورات ميزان المدفوعات السوداني والسياسة المالية في السودان 1990م-2011م :

تعتبر السياسات المالية التي تصممها الدول ، وبالتالي فإن مدى قدرة الدولة على معالجة خلل الإقتصاد الناتج عن الخلل الذي تحدثه بعض العناصر المحددة للطلب الكلي ، تعتمد على قدرة الدولة على التحكم في أداء السياسة المالية . سننظر هنا لتطورات السياسة المالية في السودان وميزان المدفوعات السوداني ، وسنرى تأثير السياسة المالية على ميزان المدفوعات في فترة الدراسة .

أولاً : تطورات ميزان المدفوعات السوداني (1990-2011) :

تبنّت الدولة سياسة تحرير الإقتصاد في العام 1992م ، بغرض تحريك جمود

الإقتصاد السوداني من خلال حشد الموارد وتوجيهها نحو زيادة الإنتاج ، وذلك اعتماداً على الموارد الذاتية ، في ظل تراجع القروض والمنح ، مما شكّل عبئاً كبيراً على الموارد المتاحة في ظل تزايد النفقات العامة للدولة ، مما جعلها تعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي في توفير التمويل اللازم للقطاعات الإقتصادية المختلفة ، وقد تأثر ميزان المدفوعات كغيره من المتغيرات بأداء الدولة المالي والنقدي ، وما ترتب على ذلك من تغيرات مهمة في معدلات التضخم وأسعار الصرف وغيرها من المتغيرات الكلية .

فيما يلي تطورات ميزان المدفوعات السوداني في فترة الدراسة المذكورة :

جدول رقم (1) موقف ميزان المدفوعات السوداني 1990-2011م (القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

البيان السنة	الميزان التجاري	حساب الخدمات	الحساب الجاري	حساب رأس المال	أخطاء ومحوذفات الإستثمار الخاص	التحركات النقدية
1990	244,4-	256,8	12,4	169	257,5-	76,1
1991	585,3-	79,1	488,2-	735,6	348,7-	101,3
1992	501,6-	135,7	365,9-	334,6	26,8-	58,1
1993	527,6-	70,9	456,7-	186,6	232,4-	37,7
1994	559,9-	13,2	546,7-	210	354,6	17,9-
1995	629,1-	52,9	576,2-	340,6	228,5	7,1
1996	884,2-	11,2	872,8-	90,1	719	63,9
1997	827,7-	0,4	827,3-	182,7	608,4	36,2
1998	1136,3-	179,09	957,41-	379,1	603,4	25,1-
1999	476,1-	44,69	431,41-	413,2	129,4	111,5-
2000	440,29	957,76-	517,47-	328,06	314,22	124,8-
2001	326,14-	958,79-	1284,93-	490,45	666,88	127,6-
2002	344,72-	628,84-	973,56-	841,45	432,14	300,03-

422,56-	445,02-	1389,93	522,35-	413,36-	108,99-	2003
341,12	194,53	1353,88	818,23-	1009,8-	191,57	2004
530,53-	933,6	403,1-	2830,3-	1708,6-	1121,7-	2005
208,6	99,8	4611	4919,4-	3471,3-	1448,1-	2006
282	40,7	2945,5	3268,2-	4425-	1156,8	2007
21,1-	378,2	1218,6	1575,7-	5016,8-	3441,1	2008
502	1441,5	3116,9	2177,4-	1906,5-	270,9-	2009
54,2-	919,2-	610,2	254,8	2310,1-	2564,9	2010
0,1-	1289,8	3982,8	5272,5-	517,5-	4755-	2011

المصدر : تقارير بنك السودان المختلفة 1990-2011

• علامة (-) تعني زيادة الأرصدة الإحتياطية .

خلال الأعوام 1957 وحتى العام 2011 ، سجل ميزان المدفوعات خمس وثلاثين حالة عجز ، وعشرين حالة فائض وحالة توازن واحدة ، وفي العام 2000م حقق ميزان المدفوعات فائض قدره 124,8 مليون دولار وذلك ناتج عن الفائض في الميزان التجاري بمقدار 440,29 مليون دولار نظراً للزيادة الكبيرة في الصادرات الناتجة عن دخول البترول السوداني لقائمة الصادرات بمبلغ (1350,76) مليون دولار .

في العام 2003م سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره (422,56) مليون دولار ، وسجل حساب رأس المال (1389,93) مليون دولار ، نظراً للتدفقات الكبيرة للإستثمارات الأجنبية .

في العام 2007 سجل ميزان المدفوعات عجزاً مقداره 282 مليون دولار وذلك نظراً لعجز حساب الخدمات بمقدار 4425 مليون دولار الأمر الذي أثر سلباً على الحساب الجاري إذ بلغ عجزه (3268,2) مليون دولار .

في العام 2011م سجل ميزان المدفوعات فائضاً مقداره (0,1 مليون دولار) ، وذلك نظراً لانفصال جنوب السودان عن الدولة الأم (السودان)، الأمر الذي أدى إلى عدم مساهمة صادرات البترول في الميزان التجاري .

تطور سياسات النقد الأجنبي لمعالجة إختلال الميزان :

في فبراير 1992 أعلنت الدولة إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادي ، لإجراء إصلاحات هيكلية على جسد الإقتصاد السوداني ، وتعني هذه السياسة أن السوق هو المحرك الأساسي للموارد الإقتصادية لمواجهة طلبات المستهلكين وتعظيم عائد الإستثمارات ، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة التشوهات التي علقت بالإقتصاد السوداني ، وتهدف هذه السياسة إلى الآتي :

1. تحرير أسعار سعر الصرف لتحقيق فوائد مجزية للمصدرين تساعد على تحريك الصادرات وانسيابها .

2. العمل على تحفيز وتشجيع المستثمرين السودانيين والأجانب ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج ، وزيادة الصادرات .

3. تحرير أسعار السلع والخدمات لتشجيع القطاعات المختلفة إلى زيادة الإنتاج على المستوى الأفقي والرأسي ، الأمر الذي يدفع إلى الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات . عليه انتهجت الدولة سياسات تتعلق بالنقد الأجنبي ، استناداً على تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي تمثلت في الآتي :

(أ) سعر الصرف :

بعد أن ساد لسنوات طويلة نظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف ، أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م ، وبناءً على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة لسوق التجنيب ، واستبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد ب90 جنيه سوداني للدولار ، وتم إتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوطات المتتالية للمدفوعات الخارجية ، والتي انعكست في انخفاض إحتياجات الصرف الأجنبي ، وإنخفاض الاستيراد ، وإرتفاع وتراكم متأخرات المدفوعات الخارجية .

جدير بالذكر أن الحكومة لم تستطع الحفاظ على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب Demand Management Policies بدرجة كبيرة ، وذلك كان لايتأتى إلا بتخفيض كبير في عجز الموازنة ، وإحتواء السيولة الداخلية ، غير أن الحكومة فشلت في تسويق هذه السياسات المالية المشددة Contractionary fiscal policies فى ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية ، فعادت الضغوط مرة أخرى كسعر الصرف ، وبدأ يتصاعد بمعدلات فاقت كل التصورات ، ولم تستطع الحكومة اللجوء إلى مزيد من المرونة فى وضع السعر الموحد ، وذلك بسبب خشية زيادة التضخم ، وبعد ذلك في أكتوبر 1993م ، طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية .

(ب) سياسة التخصيص :

يعني ذلك تنازل بنك السودان عن النقد الأجنبي الناتج من العمليات التصديرية لمقابلة إلتزامات أو سدادات محددة ، تخص بنك السودان أو المصدر أو طرف ثالث بموافقة بنك السودان ، وقد حلت هذه السياسة محل سياسة التجنيب الملغاة وفقاً لسياسات التحرير الإقتصادي .

وقد ألغيت هذه السياسة في أكتوبر 1993م ثم عادت مرة أخرى عام 1994م ، وقد ساعدت هذه السياسة في توفير موارد لسلع الإستيراد الإستراتيجية كالبتترول والقمح والسكر والمدخلات الزراعية ، وجزء منها كان يذهب لسداد بعض الديون الخارجية .

رغم ميزات هذه السياسة إلا أن لديها بعض المشاكل مثل رفع أسعار بعض السلع مثل الضأن ، وأن المصدرين يتحايلون على تقدير القيمة الفعلية لصادراتهم ، مما يؤدي إلى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد ، وبالتالي عدم استجلاب جزء من حصيلة الصادر إلى داخل البلاد .

لاحقاً صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م) بهدف استكمال توحيد بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيلة الصادرات ، والغاء نظام الإقرار الجمركي ، والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي ، وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي ، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد ، وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي الفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي .

- فى عام 2005م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرف وذلك لتحقيق استقرار سعر الصرف من خلال مايلي :
- توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد له تمكنه من الإستجابة لأي مستويات طلب للعملة الأجنبية .
 - إزالة الفرق بين الأسعار المختلفة لسعر الصرف من خلال توحيد سوق النقد الأجنبي .
 - تحسين المناخ الإستثماري بالبلاد من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف وتوفير الموارد للإستيراد وتحويل أرباح الشركات المستثمرة بالبلاد .
 - فى عام 2007م ، تحول السودان من الدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الحرة الأخرى ، لإعتبارات إقتصادية وسياسية ، منها الحظر الإقتصادي الأمريكي على السودان منذ عام 1997م ، وضغط الولايات المتحدة على شركاتها بتقليل تعاملاتها التجارية مع السودان ، إضافة لإتجاه عدد من الدول مثل (الصين وماليزيا) لفك إرتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي .
 - فى عام 2008م ، ضربت العالم ما يسمى بالأزمة المالية العالمية وبالتالي كان لابد للسلطات المعنية من مواكبة هذا الحدث ، ففى بداية هذا العام بدأ بنك السودان المركزي بتطبيق عملية التحول للعملات الأخرى فعلياً ، ولقد استجاب القطاع العام بصورة واضحة لهذا التحول ، إلا أن القطاع الخاص لم يستجب بالصورة المطلوبة ، وقام البنك المركزي بتطوير علاقاته مع مراسليه بالخارج بهدف تسهيل عملياته الخارجية مع شركائه التجاريين بعملات مختلفة خاصة مع دول شرق آسيا .
 - فى عام 2009م ، وفى ظل تداعيات هذه الأزمة العالمية ، تناقص النقد الأجنبي بصورة واضحة مما حدا بالبنك المركزي لإتخاذ الإجراءات التالية :
1. رفع هامش الإستيراد النقدي المدفوع إلى 100% .
 2. وضع ضوابط للتحويلات الخاصة بالسفر والمعاملات الأخرى .
 3. منع الصرافات من القيام بالتحويل بغرض نقدية حساباتها مع المراسلين بالخارج .

4. منع الصرافات من التعامل مع الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والمنظمات الدولية والأقليمية العامة بالسودان بصفتها الإعتبارية .
5. تطبيق هامش 0,04% بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل .
6. حظر المصارف من شراء النقد الأجنبي من الصرافات .
7. تحديد سلع محددة للإستيراد يقوم بنك السودان بتمويل إستيرادها .
8. قصر فتح الإعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية على البنك المركزي دون البنوك التجارية .
9. تحديد مبلغ عشرة آلاف دولار كحد أقصى لحمله نقداً بواسطة المسافرين للخارج عبر الموانئ المختلفة .

- في عام 2010م ، أصدر البنك المركزي جملة من التعديلات الجديدة على ضوابط النقد الأجنبي ، وذلك بمنح حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف والصرافات من أي مصدر كان ، بنسبة مئوية قابلة للتعديل ، ومثلاً سجلت نسبة الحافز في يوم 2010/11/22م بنسبة 16,29% .
- شملت التعديلات آنذاك إلغاء شرط ربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج ، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو أو ما يعادلها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح .
- في عام 2011م ، أتخذت بعض الإجراءات لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية من خلال الآتي :

- ✓ الإستمرار في نظام سعر الصرف المرن وذلك لميزته في تحييد الآثار السالبة على الاقتصاد المحلي الناتجة من التغيرات الخارجية .
- ✓ المحافظة على ثقة المستثمرين (محلياً وأجنبياً) في الأداء الاقتصادي المحلي ، وذلك لضمان إستمرارية جذب الإستثمارات وذلك من خلال إستقرار سعر الصرف .
- ✓ الإستمرار في إدارة الإحتياجات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة إحتياجات البلاد .

تطورات السياسات المالية :

يعتبر أداء الميزانية العامة ، فيما يخص عجز الموازنة ومصادر تمويلها ، من أهم أسباب التضخم إذا تلجأ الدولة غالباً لتمويل عجز الموازنة باللجوء للإقتراض من الجهاز المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى التضخم .

تصاعدت معدلات التضخم حيث كانت عام 1991م حوالي 121% وقفزت مرة أخرى لتبلغ في أغسطس 1996م 164,7% بينما كانت في العام 1985/84م 39% فقط ، وكانت معدلات التضخم في الولايات المتحدة في العام 1996م 2,4% ، ومعدلات التضخم لكل الدول النامية مجتمعة حوالي 13% عام 1996م [1] .

جدير بالذكر أن هذه المعدلات المتصاعدة للتضخم ، صاحبها عجز موازٍ في الموازنات العامة ، مؤكداً الخلل الحادث في السياسة المالية ، ولكي تقف على حجم الخلل المالي في هذه الموازنات يجب علينا الرجوع لهيكل الموازنات العامة خلال فترة الدراسة ، وكذلك دراسة المحددات التي أثرت على جانبي الإيرادات العامة والمصروفات العامة ، وكذلك أهم السياسات المالية في السودان .

فيما يلي صورة عن الموازنات العامة جدول رقم (2) تنفيذ الميزانية خلال الأعوام 91/90 - 2011م :

البيان العام	جملة الإيرادات	جملة المصروفات	فائض او عجز الميزانية	مصرفات التنمية والاستثمار	العجز الكلي أو الفائض للقطاع العام	التمويل الخارجي	عجز مغطى أو فائض
91/90	1384	1350	34+	234	200-	82	118-
92/91	3456	2513	1757-	767	2524-	338	2186-
93/92	7974	7589	385+	2267	1882-	1751	131-
94/93	11415	9915	1500+	2137	637-	1123	486+
95/94	21917	22325	408-	1046	1454-	249	1205-
انتقالية 95	17334	20105	2771-	1653	4424 -	661	3763-

10455,6-	10671	21126,6-	7884	13242,6-	83019,6	69777	1996
10039,4-	18,6	10058-	1234	8824-	117383	108559	1997
487,1+	13,1	474+	1247	1721+	157482	159203	1998
11510,8+	45,8	11465+	1130	12595+	196419	209014	1999
42554,9+	16,5	42538,4+	1130	31408,4+	299995,8	331404,2	2000
43129,9+	575	42554,9+	575	22465,4+	342733,3	365198,7	2001
37,3-	8,3	45,6-	140,8	95,2+	377	472,2	2002
10,2-	22,4	32,6-	172,9	140,3+	563,3	703,6	2003
30-	49,9	79,9-	310,3	230,3+	793,6	1023,9	2004
118,2-	48,1	166,3-	341,2	174,9+	1043,5	1218,4	2005
2211-	967	3758-	3540	362+	14713	15075	2006
777-	1731,8	2508,8-	3567,9	1059,1+	17403,3	18462,4	2007
466,3-	811,4	1277,7-	3260,8	1983,1+	22440,1	24707,9	2008
3986	4691,5	8677,5-	5097,7	3579,8-	21950,3	18370,5	2009
8292,7-	706,6	7586,1-	4161,9	3424,2-	24162,1	20737,9	2010
4963,5-	37,4-	9426,1-	3614,7	5811,4-	28578,3	22766,9	2011

• القيمة 91/90 وحتى 2007 بملايين الدينارات .

• القيمة 2007 وحتى 2011م القيمة بملايين الجنيهات السودانية [8].

يتضح من الجدول السابق العجوزات المتكررة لميزانية الدولة ، وذلك نظراً لضعف الإيرادات العامة وعدم القدرة الواسعة على ضغط الانفاق الحكومي ، ففي خلال الأثنتين والعشرين سنة الماضية وهي مدة الدراسة حدث 17 عجزاً مقابل 5 فوائض للميزانية وقد حاولت وزارة المالية سد هذا العجز عن طريق مصادر داخلية ، ومصادر خارجية ، وقد تناقصت المصادر الخارجية ، نظراً لتراكم متأخرات الديون الخارجية ، مما أفقد السودان ثقة المؤسسات الدولية فيه ، الأمر الذي جعل الدولة تعتمد على المصادر الداخلية بصورة واسعة لسد العجز في الميزانيات ، وقد بدأت علاقة السودان تتحسن بالمؤسسات الدولية تدريجياً بعد منتصف التسعينات من القرن الماضي بعد إيفاء السودان ببعض

ديون الخارجية ، وهذا جاء بعد أن أوقف صندوق النقد الدولي تعامله مع السودان نهائياً في العام 1984م .

تميزت فترة التسعينات من القرن الماضي ، بالعديد من العوامل التي أدت إلى ضغوطات مالية كبيرة ففي عام 1993م مثلاً تراجع مستوى الإيرادات وعجزت مصلحة الضرائب عن تحصيل الضرائب على أرباح الأعمال ، وكانت أيضاً الإيرادات غير الضريبية منخفضة ويعزى ذلك بجانب ضعف الأداء في بعض المؤسسات العامة إلى القرار الذي اتخذته وزارة المالية بالسماح للوزارات بالتصرف في الإيرادات المصلحية بدلاً من توريدها لحساب الحكومة كما ينص على ذلك قانون الاجراءات المالية وما يتطلبه مبدأ وحدة الميزانية .

- من العوامل التي ساعدت على تراجع الإيرادات العامة عدم مراجعة سعر الصرف لأغراض تقديرات الرسوم الجمركية ، وقد كانت هناك فجوة واضحة بين سعر الصرف الحقيقي السائد في السوق وبين السعر الرسمي الذي تتعامل به سلطات الجمارك في تقييم الواردات ، وهذا الأمر قد أفقد خزينة الدولة إيرادات معتبرة .

في النصف الأول من التسعينات أفرز أداء الميزانية تطورات واسعة في الاقتصاد السوداني فقد استمر معدل التضخم في الإرتفاع وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه ، وكانت هناك فجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وتدهورت قاعدة الضرائب العامة ، والجدول التالي رقم (3) يوضح تطورات سعر الصرف والتضخم عبر السنوات :

العام	التضخم	سعر الصرف الرسمي
1992	119,2	0,1
1993	101,2	0,1328
1994	115,9	0,2160
1995	69	0,4000
1996	130,4	1,2464
1997	47,2	1,5765
1998	17	1,9945
1999	16,2	2,5160
2000	8	2,5714
2001	4,9	2,5870
2002	8,5	2,6334

2,6082	7,4	2003
2,5826	8,7	2004
2,4358	8,3	2005
2,1715	7,3	2006
2,0159	8,1	2007
2,0913	14,3	2008
2,3115	11,2	2009
2,3170	13	2010
2,660	18	2011

المصدر : بنك السودان المركزي [7].

أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات 1990-2011م

يمكن استعراض أثر السياسات المالية في هذه الفترة على ميزان المدفوعات خلال الفترة أعلاه من خلال محورين : يركز الأول على أثر الإيرادات على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة ، فيما يركز الثاني على أثر النفقات والتزامات الديون الخارجية على الميزان في نفس الفترة .

أولاً: أثر الإيرادات على ميزان المدفوعات السوداني (1990-2011م) :

أثرت السياسات التي تحكم الإيرادات في هذه الفترة على ميزان المدفوعات السوداني ، فهذا الضعف الواضح في الإيرادات ، أدى إلى حدوث عجز في ميزانية الدولة ، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار تناقص النفقات العامة ، وقد أدى هذا العجز في الميزانيات العامة إلى ارتفاع حدة التضخم الأمر الذي كان له أثر واضح في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي عدم قدرة صادراتنا السودانية على المنافسة الخارجية ، وهذا بالطبع أثر سلباً على الميزان التجاري ، وبالتالي على أداء ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة ، إذا أن الدولة لجأت في معظم الأحيان إلى تغطية هذه العجزات عن طريق إلغاء الدعم على بعض السلع الضرورية ، وإلغاء الإعفاءات الجمركية الممنوحة لبعض المؤسسات والمنظمات ، إذا أن إلغاء الدعم على بعض السلع الضرورية كالبتترول عالج وقتياً الخلل الناجم عن عجز الميزانيات ، ولكن أدى على الجانب الآخر إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل ، مما أثر على المنافسة الخارجية للصادرات السودانية ، مما انعكس سلباً على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

ثانياً: أثر النفقات العامة والديون الخارجية على ميزان المدفوعات في فترة الدراسة :

قابل تدهور أداء الإيرادات العامة في فترة الدراسة ، تزايداً في النفقات العامة حتى بلغت ثلاثة أضعاف الإيرادات العامة ، وذلك خلال النصف الأول من التسعينات ، وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق تراكم الديون المستحقة كمتأخرات والإستدانة من النظام المصرفي ، وقد أدى هذا العجز إلى بلوغ التضخم نسب عالية بلغت 164,4% في شهر أغسطس من العام 1996م ، الأمر الذي أثر سلباً على الميزان التجاري ، وكذلك ميزان المدفوعات .

أما مسألة الديون الخارجية في فترة التسعينات كمثل فقد شهدت هذه الفترة تطوراً سالباً في تدفقات القروض والمعونات الخارجية ، نظراً لسوء استغلال القروض في هذه الفترة السابقة وكذلك نظراً لتوظيف جل هذه القروض في مشروعات القطاع العام التي كانت تعاني من مشاكل إدارية ، ولذا عجزت هذه المشاريع عن توليد موارد مالية تدعم موارد الدولة وتساعد على مقابلة إلتزامات تمويلها ، وعجزت الدولة كذلك عن مقابلة إلتزاماتها التي أخذت تتراكم في شكل متأخرات تشكل أعباء على ميزان المدفوعات وضغوطاً متزايدة على الحساب الخارجي .

مع هذا الوضع في مسألة القروض الخارجية ، كان هناك عجزٌ في الموازنات العامة ، إذ زاد الانفاق العام نظراً لزيادة الصرف على حرب الجنوب وزيادة الصرف أيضاً على مستويات الحكم الاتحادية والولائية والمحلية .

أثرت أيضاً الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الدول النامية عموماً ومن بينها السودان ، مثل الأزمة المالية العالمية إلى تدهور شروط تبادل التجارة الخارجية ، وارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية ، وانحسار تدفقات المساعدات والموارد الخارجية ، كل ذلك بالطبع أدى إلى وجود خلل بين العرض والطلب الكليين ، فمثلاً انحسار الموارد الخارجية في السودان ، أثر على مقدرة الدولة على تشغيل القدرات الإنتاجية بكفاءة وبالتالي أدى ذلك إلى نقص في العرض الكلي ، وبالتالي حدثت فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، وبالتالي أدى ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وتبعه إرتفاع معدلات التضخم وتذبذب سعر صرف العملة الوطنية ، وكل ذلك أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق الأجنبية ، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات السوداني .

هناك أيضاً علاقة وثيقة بين القطاع الخارجي والسياسة المالية في كثير من الدول النامية ومن بينها السودان ، إذ تعتمد هذه الدول على الإيرادات العامة بصفة أساسية الرسوم الجمركية المتحصلة من مصادر التجارة الخارجية ، لذا فإن أي تراجع أو تذبذب في الحساب الخارجي عن طريق الصدمات الخارجية ينعكس أثره فوراً على الموازنات العامة ، وقد أدى ذلك في السودان إلى وجود فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة فاضطر السودان آنذاك إلى سد العجز بالإستدانة من النظام المصرفي أو تسهيل الأرصدة الأجنبية ، الأمر الذي

يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في المجتمع ، مما شكل أثراً سالباً على ارتفاع حدة التضخم ، ومن ثم الضغط على ميزان المدفوعات .

توصيف النموذج :

لاختبار العلاقة بين السياسات المالية وإختلال ميزان المدفوعات يمكننا وضع النموذج التالي :

$$Y=a+b_1x_1$$

حيث

Y تعبر عن المتغير التابع (ميزان المدفوعات) .

X1 تعبر عن عجز الميزانية (المتغير المستقل) .

A تمثل المقدار الثابت.

تم تحويل البيانات إلى اللوغريثم الطبيعي في النموذج، فالمتغير التابع هو موقف ميزان المدفوعات والمتغير المستقل هو عجز الموازنة.

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	لوغ عجز الموازنة ^b		Enter

a. Dependent Variable: لوغ ميزان المدفوعات

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.563 ^a	.317	.283	3.94762	2.360

a. Predictors: (Constant), لوغ عجز الموازنة,

b. Dependent Variable: لوغ ميزان المدفوعات

من الجدول السابق معامل التحديد (R^2) يساوي 32% وهذا يعني أن عجز الموازنة يفسر 32% من التغير في موقف ميزان المدفوعات وباقي النسبة 68% للمتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج. إحصائية ديرين- واطسون هي (2.360) وهي تقريباً تشير إلى عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي في النموذج أي يمكن الاعتماد عليه بدرجة مقبولة.

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	144.731	1	144.731	9.287	.006 ^b
	Residual	311.674	20	15.584		
	Total	456.404	21			

a. Dependent Variable: لوغ ميزان المدفوعات

b. Predictors: (Constant), لوغ عجز الموازنة,

من جدول تحليل التباين أعلاه قيمة (f) تساوي 9.287 وهي معنوية عند مستوى صفر وهذا يعني أن النموذج معنوي وذا قدرة تفسيرية.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.660	.934		-.707	.488
	لوغ عجز الموازنة	-.364	.119	-.563	-3.048	.006

a. Dependent Variable: لوغ ميزان المدفوعات

من جدول المعاملات أعلاه نجد الحد الثابت يساوي (-0.660) وهذا يعني أن موقف ميزان المدفوعات يتحسن تلقائياً أو إلى أسباب عامة كما تشير الإشارة السالبة للحد الثابت أي الانخفاض في العجز ، إلا أن قيمة (t) للحد الثابت غير معنوية (0.488). كما يشير معامل عجز الموازنة إلى وجود علاقة عكسية (-0.364) بين عجز الموازنة وموقف ميزان المدفوعات أي زيادة عجز الموازنة يؤدي إلى تدهور موقف ميزان المدفوعات والعلاقة معنوية (0.006) ويلاحظ أيضاً من قيمة المعامل (أقل من الواحد) أن موقف ميزان المدفوعات غير مرن بالنسبة للتغيرات في الميزانية.

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-4.5362-	2.9620	.5710	2.62525	22
Residual	-7.47395-	6.12340	.00000	3.85248	22
Std. Predicted Value	-1.945-	.911	.000	1.000	22
Std. Residual	-1.893-	1.551	.000	.976	22

a. Dependent Variable: لوغ ميزان المدفوعات

عليه يمكن كتابة النموذج المقدر من خلال الدراسة الواقعية كالآتي:

$$Y = - 0.660 - 0.364 X_1$$

اختبار الفروض :

افتراض البحث الفروض الآتية :

1/ السياسة المالية في الفترة من 1990-2011م هي ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات السوداني مقارنة بالأدوات المستخدمة قبل هذه الفترة .

2/ السياسة المالية خلال ذات الفترة أثرت تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي أفرز فائضاً في ميزان المدفوعات السوداني في تلك الفترة .

ومن خلال القياس الذي قمنا به آنفاً ، اختبرنا الفروض العلمية للدراسة كما يلي :

1/ اختبار الفرض الأول :

اتضح من خلال الدراسة أن عجز الموازنات العامة قد استمر لسنوات عدة خلال فترة الدراسة ، وذلك راجع بصفة أساسية إلى عدم مواكبة الإيرادات العامة للإنفاق العام ، نظراً لضعف الإيرادات غير الضريبية وعدم القدرة على تحصيل الضرائب على أرباح الأعمال ، وكذلك للقرار الذي سمحت بموجبه وزارة المالية لبعض المؤسسات بالتصرف في بعض الإيرادات المصلحية بدلاً من توريدها لحساب الحكومة فيما عرف لاحقاً بالتجنيد ، وعدم مراجعة سعر الصرف لأغراض تقدير الرسوم الجمركية ، وقابل ذلك أيضاً ارتفاعاً في الإنفاق العام بسبب الصرف خارج الموازنة على الأمن والدفاع وكذلك الدعومات لبعض السلع الضرورية ، وضعف الرقابة على المال العام والصرف الإجتماعي على بعض القطاعات التي تضررت من سياسة التحرير .

أدى هذا العجز المتكرر للموازنات خلال فترة الدراسة إلى تدهور ميزان المدفوعات السوداني ، لأن عجز الموازنات عالجته الدولة من خلال الإستدانة من الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة عرض النقود ، وبالتالي زادت معدلات التضخم وأدت هذه الزيادة المتصاعدة للتضخم إلى إضعاف قدرة الصادرات السودانية على المنافسة الخارجية ، الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات السوداني يشهد عجزاً في معظم سنوات الدراسة .

لذا نرفض الفرض الأول لأن السياسات المالية لم تؤد إلى نتائج إيجابية على ميزان المدفوعات السوداني .

2/ اختبار الفرض الثاني :

من خلال الدراسة اتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لم ينمُ بالصورة التي تجعل صادرات السودان تزداد بصورة كبيرة وذلك يرجع لتذبذب مساهمة الصادرات الزراعية السودانية في إجمالي الصادرات ، وذلك لتذبذب الناتج في القطاع الزراعي ، نظراً للظروف المناخية التي تحكمه ، وكذلك تعامل الدولة بنظام سعر الصرف الرسمي الذي تعامل به سلع نقدية رئيسية كالقطن والصمغ العربي وحجز جزء من حصيلتها لتباع إلى بنك السودان بسعر غير مجز ، مما أدى إلى ضعف مساهمة

هاتين السلعتين في الصادرات السودانية ، وكذلك تدهور القطاع الصناعي أدى إلى عدم مساهمة مخرجاته في الصادرات السودانية .

كل ذلك جعل الناتج المحلي لا ينمو بصورة تجعل الصادرات السودانية تزداد ، وذلك راجع لعدم تأثير السياسات المالية على حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لم تزد الصادرات السودانية ، وبالتالي لم يتحسن موقف ميزان المدفوعات .

عليه لم تتجح الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي إلى إحداث زيادات في الصادرات بالدرجة المرجوة ، ولذا نرفض هذا الفرض أيضاً .

الخاتمة :

حاول البحث توضيح مسيرة ميزان المدفوعات السوداني والسياسات المالية ومدى تأثيرها على هذا الميزان خلال الفترة 1990-2011م بعد أن تم التمهيد لذلك بخلفية عن تطورات الميزان والسياسات المالية التي تؤثر عليه .

وضح البحث الإطار النظري لميزان المدفوعات وكذلك السياسات المالية ، ومن خلال التطورات الاقتصادية لميزان المدفوعات السوداني ، وكما إتضح أن هذه السياسات المالية لم تؤثر في ميزان المدفوعات السوداني وذلك للعديد من الأسباب منها عدم إنتهاج سياسة مالية مستقرة ومدروسة ، وكذلك موقف السودان السياسي من العالم الخارجي وخاصة في حرب الخليج عام 1990م ، الذي أثر سلباً على تدفقات العون الخارجي إلى السودان ، مما أثر سلباً على المكون الأجنبي ، الأمر الذي أثر سلباً على إستيراد المدخلات الإنتاجية ، مما أدى إلى ضعف الصادرات نظراً لتدهور الإنتاج ، الأمر الذي انعكس سلباً على ميزان المدفوعات .

توصل البحث أيضاً إلى أن الإنفلات في السياسة المالية قد ساهم في عدم إستقرار سعر الصرف وترتب على ذلك ضغوط على الحساب الخارجي .

في ختام البحث تم اختبار العلاقة بين السياسة المالية وميزان المدفوعات السوداني باستخدام البيانات المتاحة ، و تم إثبات أن عجز الموازنة مسؤول عن 32 % من التغير في المتغير التابع (عجز ميزان المدفوعات) بينما 68 % فقط من التغير في ميزان المدفوعات مسؤولة عنه العوامل الأخرى التي لم تضمن في النموذج الذي كونه .

المراجع :

1. د.محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ص 61.
2. جون هدسون ، مارك هرندر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، ترجمة د.طه عبدالله منصور، ود.محمد عبدالصبور محمد علي ، دار المريخ ، الرياض 1987ص185.
3. د.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول ، الدار المصرية اللبنانية ص341.
4. د.إسماعيل محمد هاشم ، المدخل إلى أسس علم الإقتصاد ، دار الجامعات المصرية 1974م.
5. جيمس جوارتي ، ريجارد استروب ، الإقتصاد الكلي ، الإختيار العام والخاص ، ترجمة د.عبد الفتاح عبدالرحمن ، د.عبدالعظيم محمد ، دار المريخ ، الرياض المملكة العربية السعودية 1988ص300.

6. مايكل أبدجمان ، الإقتصاد الكلي - النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الرياض دار المريخ 1988، ص534.
7. بنك السودان ، التقرير السنوي السابع والثلاثون 1997ص3.
8. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، العرض الاقتصادي لعدة سنوات .